مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٩/١٠/٩

«تأثيرات أكتوبر» .. والتغيرات العالمية التى أحدثتها

كارت مبدأ «الاسترخاء العسكرى» الذى دعت اليه سياسة الوفاق .. ونقلتها الى اسس اخرى اكدت قدرتنا على حرب محدودة لتصحيح أوضاع غير عادلة .. واوجدت موقفا تفاوضيا افضل

● اثبتت ان القضية لم تعد مجرد تحرير أرض محتلة .. وإنما ضرورة احلال السلام كبديل وحيد

لم تكن حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ مجرد معركة عسكرية فقط ، بل كانت موقفا سياسيا متعدد الاطراف والجوانب تمثلت فيه الكثير من الخصائص التاريخية والسياسية للصراع العربى الاسرائيلى .

واليوم بعد ست سنوات من الانتصار العربى الكبير فى هذه الحرب قد يختلف الاحساس بالحديث عنها عما كان عشية حدوثه ، وقد تتعدد الاراء بصددها بحكم التطور الذى لحق باثارها المباشرة ، وبفعل اشتداد الصراع بين مختلف اطراف الموقف السياسى الذى خلقته . وهو امر يبدو منطقيا فى ظل القول بان الاحداث ليست منفصلة ابدا عن سياقها التاريخى وظروفها الموضوعية وردود الافعال التى تسببها . ولكن التنوع والاختلاف سيظل محكوما بالحقائق الاساسية التى جاءت بها حرب اكتوبر والتى منها . تحدى نظرية الامن الاسرائيلية ، وتغيير ميزان القوى ولاول مرة لصالح العرب وظهورهم كقوة كبيرة فى العالم .

إن نظرة سريعة على الأوضاع فى منطقة المواجهة مع إسرائيل قبيل السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ كانت كفيلة بالتأكد من أن الموقف الذى تولد اثر نكسة ١٩٦٧ لن تتغير معالمه ، بل أنه سيزداد قوة واستمرارا ، بمعنى محدد لن تتحرر الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ ، ولن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة ، ولن تتحرك إسرائيل بوصة واحدة عن موقفها سواء فيما يتعلق بالأنسحاب من هذه الأراضى المحتلة أو بالنسبة لاقامة سلام دائم وعادل يحقق للفلسطينيين حقوقهم المشروعة .

كما أن مبادرات السلام التى أبداها العرب ابتداء من قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومرورا بمباحثات يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكى ومبادرة السادات عام ١٩٧١ ، كلها لم تجد اذانا صاغية فى إسرائيل . وعلى النقيض كانت إسرائيل تحصل على المزيد من السلاح بما يضمن بقاء التصور الاسرائيلى والأمريكى لميزان القوى فى المنطقة الا وهو استمرار التفوق الاسرائيلى الحاسم على القوة العربية كلها . وعلى الصعيد العربى كانت العلاقات العربية تتحسن ببطىء شديد وتشهيد فى جانب منها بعض أوجه الفتور والخلافات ، فكانت تسير داخل دولة الاتحاد نحو التدهور ما بين ليبيا من جهة ومصر وسوريا من جهة اخرى ، وان كانت قد شهدت انفراجا محدودا فى العلاقات السورية الأردنية والمصرية الاردنية . أيضا كانت هناك ازمة فى العلاقات بين سوريا وحركة التحرير الفلسطينية كما كان هناك فتور فى العلاقات السوفيتية بمصر أثر قرار طرد الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢ .

وعلى المستوى الدولى كانت خيوط الوفاق الدولى تنسج بدقة فى العلاقات الدولية ، والذى ارتبط باتفاق القوتين العظميين على تجميد الصراعات فى بعض المناطق التى قد تؤدى الى مواجهة مسلحة بينهما ، وكان من بينها أساسا منطقة الشرق الأوسط وقد تأكد ذلك بصدور بيان القمة

السوفيتى الامريكى فى عام ١٩٧٢ عن بقاء حالة من الاسترخاء العسكرى فى المنطقة .

كانت المؤشرات تقود الى حالة من اللاسلم واللاحرب بين دول المواجهة واسرائيل تستمر الى فترة لا يعرف موعد إنتهائها ، ولقد كانت تعنى من زاوية اخرى إختلال التوازن الاقليمى لصالح إسرائيل وضد العرب . ومن ثم كان من الضرورى لانهاء حالة اللاسلم واللاحرب ان يتم تصحيح ذلك الاختلال بتحرك يبرز القوة العربية الى اقصى حد .

ومن ثم كانت حرب اكتوبر رد فعل طبيعى ومنطقى لصور الاختلال فى ميزان القوى بالمنطقة ، وبما يحقق للعرب موقفا سياسيا متماسكا وقويا يمكنهم من توفير حل سلمى عادل للصراع العربى الاسرائيلى .

ولكن النتائج الاقليمية للحرب فيما يتعلق بمواجهة العرب لاسرائيل وعلاقات العرب بالقوتين العظميين سوف تظل تتحكم فى مصير منطقة الشرق الاوسط الى فترة طويلة قادمة . هذه النتائج يمكن مناقشتها فى الاتى :

١ ـ ان العرب قادرون على القيام بحرب محدودة بالرغم من عدم رغبة القوتين العظميين فى ذلك . ولقد كانت حرب اكتوبر فى هذا الصدد مثالا بارزا على استمرار الحروب التقليدية المحدودة فى عصر الوفاق الدولى ، وان من الممكن لبعض أطرافها ـ وهنا العرب ـ ان ينجحوا فى تحقيق الاهداف المرجوة منها فى حالة قدرتهم على توفير الشروط التكتيكية والاستراتيجية لها .

وبالنظر الى حرب اكتوبر واثرها على العلاقة بين القوتين العظميين يمكن القول انها كانت تمثل تحديا للوفاق بينهما . وهنا تتسم حرب اكتوبر بسمة خاصة بانها جعلت ردود الفعل بين القوتين العظميين تتم فى ظل قواعد الحرب الباردة او

على أقل تقدير فى ظل المزج بين هذه القواعد ، ومبادىء الوفاق الدولى . فمنطقة الشرق الاوسط ظلت الى فترة قريبة تحتكم لمبادىء الاستقطاب الدولى والتنافس بين الدول الامبريالية والاستعمارية ، ولم يكن من السهل الزج بها سريعا فى عصر الوفاق الدولى .

لقد كسر العرب مبدأ الاسترخاء العسكرى الذى وافقت عليه امريكا وروسيا وتقدموا فى الحرب ولم يعباوا بالتهديد الامريكى بان الوفاق لايمكن ان يستمر اذا صدرت تصرفات غير مسئولة عن الاتحاد السوفيتى ازاء الحرب . ولكن التهديد الحقيقى للوفاق جاء عقب صدور قرار وقف اطلاق النار فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ واثر إنتهاك إسرائيل الواضح له ، وذلك عندما طلبت مصر من مجلس الامن دعوة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى باعتبارهما ضامنتين لقرار وقف اطلاق النار الى إرسال قوات منهما فورا للاشراف على التزام إسرائيل بوقف اطلاق النار . وقد تصاعدت الاحداث سريعا اثر رفض الولايات المتحدة للاقتراح ، وإعلان السوفيت ان فى نيتهم العمل ولو بشكل منفرد على ضمان قرار مجلس الامن ، وهنا اعلن الرئيس الامريكى نيكسون حالة التاهب بين القوات الامريكية العسكرية فى جميع انحاء العالم بما فى ذلك القوة النرية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية .

ولا شك ان الاقتراح المصرى السابق قد جاء فى ظل التاكد من دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب إسرائيل فى السادس عشر من اكتوبر ، وهنا إستغلت القيادة المصرية التناقض بين القوتين العظميين وحرصهما على استمرار الوفاق ، بان طالبت بتدخلهما فى النزاع بشكل خطير (وجود عسكرى) فى مقابل تحقيق هدف محلى لصالحها هو وقف تقدم القوات الاسرائيلية بعد ثغرة الدفرسوار من ناحية والتحسن العام الذى ميز تحركاتها بعد عشرة ايام من إندلاع القتال .

٢ ـ ان العرب قادرون على تغيير اوضاع ما بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ بوجه شامل ومنها اسقاط نظرية الامن الاسرائيلية ، ووقف التوسع الاسرائيلى . لقد كان استخدام القوة من جانب العرب ضد إسرائيل فيما يتعلق بتغيير الاختلال فى التوازن الاقليمى (يشمل هذا بالطبع تحرير الارض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ وضمها الى الارض العربية الام ، وبما يعنى فى النهاية اضافة هامة الى الكم العربى الى جانب انها مسالة وطنية أو قومية) ، كان يمكن لذلك الاستخدام أن يسير فى خيارات ثلاثة : اما ازالة إسرائيل تماما (مثلما قيل على اهداف

حرب ١٩٦٧ من جانب العرب) ، واما تحرير كل الاراضى التى احتلت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، واما اسقاط نظرية الامن الاسرائيلية واسطورة الجيش الذى لايقهر ، والدخول من ذلك الى مفاوضات سياسية يتعامل فيها العرب مع إسرائيل من موقف القوة . وكان ان اختارت الطريق الثالث ، الذى تناسب مع الاتجاه الذى ظهر بعد حرب ١٩٦٧ والمتمثل فى اتباع أسلوب « المرحلية » فى حل الصراع العربى الاسرائيلى . بمعنى آخر كان على العرب أن يقوموا بحركة عسكرية فعالة وقوية يسندها عمل دبلوماسى وأعلامى ناجح بما يؤدى الى دفع إسرائيل الى التفاوض على أسس تختلف كثيرا عما عهدت أن تعتمد عليه لسنوات طويلة .

لقد اضعفت الحرب الدعاوى الاسرائيلية فيما يتعلق بالامن والتى كانت تعتمد على التفوق العسكرى الكاسح على العرب من جهة والتوسع من جهة اخرى فالفشل الذى منيت به قوات جيش الدفاع الاسرائيلى اثبت خطأ ان تدافع اسرائيل عن نفسها من حدود وقفت عندها قواتها فى حرب ١٩٦٧ . هذا مع ملاحظة ان اسرائيل لاتعلن ابدا خريطتها الجغرافية ، واما الحدود التى تتحدث عنها فهى حدود سياسية .

٣ ـ ان تعدد اطراف الحرب وتشابك ابعاد الصراع العربى الاسرائيلى لم يجعل القضية مجرد تحرير اراض محتلة لطرف ما فقط ، فالاستقرار والسلام فى المنطقة الذى هو البديل الان عن حرب خامسة مثلما تحدث البعض اثر تعقد مباحثات السلام فى عام ١٩٧٤ او عن حرب شاملة لايقدر نتائجها احد ، انما يجب ان يراعى مصالح مختلف الاطراف . فقد ادت حرب اكتوبر الى اشتراك اطراف عربية ليست من دول المواجهة فيها سواء بارسال قوات او بالضغط الاقتصادى على امريكا والغرب عبر سلاح النفط ، وكانت هذه اول مرة بشكل واضح يشارك اكثر من طرف عربى فى الحرب ضد اسرائيل وبقناعة ذاتية منه دون ضغط معنوى من جانب طرف على الاخر . وانغماس هذه الاطراف فى الحرب جعلها تتخذ موقفا منها ومن نتائجها وهكذا فان اقامة نظام اقليمى يعترف بالحقائق الجديدة التى جاءت بها حرب اكتوبر ومنها وجود دولة اسرائيل لابد من ان يتعامل مع مجموعتين من التناقضات الاولى تتعلق بالاساسى والثانوى منها على صعيد الجبهة العربية ، والثانية تتعلق ايضا بالاساسى والثانوى منها بين العرب واسرائيل . وايا من المجموعتين ربما تكون الحرب على عكس ماكان المتوقع منها قد ادت الى تعقيده لا الى تبسيطه .

النفط سلاح متعدد الاغراض

لعل اهم التطورات المرتبطة بحرب اكتوبر والمؤثرة الى حد كبير وشامل ظهور النفط كسلاح سياسى عربى بوجه

عام من ناحية وكعنصر نمو اقتصادى بالنسبة للدول العربية التى تنتجه من ناحية اخرى .

ان افتراضا ان خول النفط ماكانت ستصل الى ماوصلت اليه دون وقوع حرب اكتوبر يبدو صحيحا الى حد كبير ، فقرار السعودية بعد الحرب مباشرة بحظر البيع وتخفيض الانتاج ، والذى كان مقدمة لقرارات مشابهة من الدول الاخرى النفطية كان يحتاج الى مناخ سياسى مثل الذى ارتبط بحرب اكتوبر اهم معالمه ارتباك الدول الغربية المعروفة بتاييدها التقليدى لاسرائيل ، وتاكد الدول النفطية من عدم قدرة مثل هذه الدول على الرد على قرارات الحظر ، فضلا عن ان الاستقطاب الذى يميز العلاقات العربية قبل عام ١٩٧٠ كان قد تبدل بانفراج كبير اتاح للدول المعتدلة ان تتخذ قرارها بقناعة واستقلال ذاتيين ، بمعنى اخر شعرت انها تستطيع التحكم فى قرار الضخ من عدمه كما تشاء دون ضغط خارجى . فضلا عن الروح التى بعثتها الحرب فى الوطن العربى باستعادة الثقة والتخلص من كابوس نكسة ١٩٦٧ ، وكانت كفيلة بأن يقوم كل طرف عربى بعمل مافى استطاعته للمساهمة فى الحرب ضد اسرائيل .

لقد ابرز سلاح النفط ان العرب اصبحوا قوة على المسرح الدولى ، وانهم يستطيعون التاثير فى قضايا تتعدى الشرق الاوسط ، اى تمس امن المجتمع الصناعى الغربى باسره مثل الطاقة . وقد استخدم العرب ذلك السلاح بكفاءة اتت ثمارها السياسية فيما يتعلق بتحريك الحل السلمى فى اعقاب حرب اكتوبر وذلك عبر التدرج فى قرارات الحظر والمرونة فى استخدامها والذكاء فى ايقاع التناقض بين اوربا الغربية والولايات المتحدة . بل ان امريكا كادت تفقد حليفا تقليديا (او تابعا) لها هو اليابان ايضا بسبب انقطاع طاقة النفط العربى عنه ، واظهرت الحرب ايضا اهتزاز وضعها الاستراتيجى .

ولاشك ان ادخال النفط فى الحرب كان حاسما فى تفوق العرب بالنسبة لميزان القوى مع اسرائيل ، فبينما اضاف الى الكم العربى قيمة كيفية جديدة ، لم تستطع اسرائيل ان توازن ذلك الكيف بكيف اخر لان العرب ايضا كانوا قد وعوا التطور التكنولوجى المعاصر فى وسائل الحرب .

ومثلما ادى سلاح النفط الى تحذير العالم الصناعى الغربى من خطر التاييد التقليدى لوجهة النظر الاسرائيلية ، فانه اثار مشكلة المواد الاولية ككل والغبن الذى يمارسه العالم الصناعى المتقدم على دول العالم الثالث المنتجة لها وضرورة تصحيح ذلك الخلل . وفى موضوع الصراع فى الشرق الاوسط اثار ايضا مشكلة اساسية بين العرب والولايات المتحدة فيما يتعلق

بحل تلك الصراع ، ذلك ان التشخيص العربى لدور النفط هو ان يكون جزءا من حل ازمة الشرق الاوسط ، بينما تسعى الولايات المتحدة بداب شديد الى جعل حل الازمة جزءا من حل ازمة الطاقة على المستوى العالمى .

سباق التسلح .. لماذا ؟

لقد كلفت حرب اكتوبر اطرافها مبالغ ضخمة كان من الممكن ان تتجه الى اغراض التنمية والتطور الاجتماعى ، واكدت بما لايدع مجالا للشك خطورة الاعباء الاقتصادية التى تتحملها فى ضوء استمرار الصراع وعدم تحقيق السلام . ويمكن القول ان سباق التسلح الذى دخلته هذه الاطراف منذ الخمسينات كان متوازيا مع تعقد الصراع العربى الاسرائيلى ، وكان يعنى بالمقابل تصاعد ميزانيات الدفاع والجيش عاما بعد الاخر لدى كل طرف لضمان التوازن او الردع .

واذا كانت الاطراف المباشرة تشعر بخطورة النفقات التى تتكبدها مع استمرار الصراع المسلح ، فان الملاحظة انه بحلول بوادر الحل السلمى فى المنطقة بعد حرب اكتوبر اتجهت دول اخرى كثيرة فى المنطقة ليست من دول المواجهة ، وايضا بعض دول المواجهة الى سباق التسلح ، فنظرة سريعة على نفقات التسليح فى دول الخليج العربى وايران (فى ظل الشاه) والعراق وسوريا تكشف عن تسابق شديد على اقتناء السلاح . وان كان هذا لايعنى ان اسرائيل ومصر قلصت نفقاتهما فى السلاح وانما يمكن القول انهما من حيث المبدأ فى اتجاه يوحى بذلك ، ومن حيث الواقع مازالت ميزانيات اسرائيل فى ارتفاع مستمر .

لماذا اذن تتسابق الاطراف الاخرى - غير دول المواجهة فى الصراع العربى الاسرائيلى - على التسلح ؟ ولماذا لم تتعظ من التكلفة الباهظة التى سببها هذا الصراع ؟ وللاجابة على هذا التساؤل يمكن مناقشة القضية من اكثر من زاوية ، فقد كان المتصور ان انتهاء المواجهة المسلحة بين العرب واسرائيل سوف يريح دول الخليج النفطية ويشعرها بالامان من الخطر الاسرائيلى (وقف التوسع الاسرائيلى) ، ولكن اذا كان هذا صحيحا الى حد ما ، فان اشتداد ازمة الطاقة وظهور التهديدات الامريكية باحتلال ابار النفط ترك الانطباع بانتقال بؤرة الصراع من منطقة الصراع العربى الاسرائيلى الى الخليج العربى وهنا راودت دول الخليج العربى فكرة احتمال ان تكون اسرائيل نقطة الانطلاق او مخلب القط للغرب وامريكا فى السيطرة على ابار النفط ، وهذا يستدعيها اقامة جيش قوى . تفسير اخر يتعلق بأن عدم التوصل الى

تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى - وفى ضوء ان اطرافا عربية كثيرة متداخلة فيه بشكل لم يظهر من قبل - يكون من الطبيعى ان تستمر مظاهر سباق التسلح . وتفسير ثالث يعود الى ان ارتفاع عائدات النفط اتاح لبعض الدول ان تستطيع شراء الاسلحة وتتسابق عليها اما لحماية ثروة النفط ، او للقيام بدور سياسى مالم يكن متاحا لها من قبل او لتحقيق الهيبة والمكانة .

عبد العاطى محمد

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية